إهداء

إلى الحكيم البشري

المفكر المؤرخ

oberkandl.com

تقديم

المستشار طارق البشري

تمثل الدكتورة نادية مصطفى وزملاء كبار لها علامه بارزة في الفكر السياسي العربي المعاصر، وذلك للمساهمة الجليلة التي تحققت وتتحقق على أيديهم في تأسيس فرع من فروع المعرفة العلمية السياسية، سواء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة أو خارج إطار العمل الجامعي فيما أسس من مراكز للبحث والدراسة وفيما صدر من مطبوعات وحوليات تؤسس لهذه المعرفة العلمية السياسية الهامة. والمهم أنها مدرسة وليست عملاً فرديًا. فهذا من أهم حسناتها لأنها تشكل عملاً مؤسسيًا مما يكفل له استقرارًا ابقى إن شاء الله.

أنها هذه المدرسة الفكرية التي جمعت بين المعارف العلمية السياسية السائدة في العالم الآن وما حوته من خبرات الشعوب ونظمهم وثقافاتهم، جمعت بين ذلك وبين اجتهادات التجديد والابداع والمسارات والحركات والنظم المستمدة من الخبرات التاريخية لدينا ومن الثقافة الإسلامية والعربية السائدة بين شعوبنا عبر مسارها التاريخي الممتد.

هذه المدرسة الفكرية التي تؤسس لهذا النوع المعرفي في العلوم السياسية في بلادنا، إنماتبلور فكرًا سياسيًا منبثقًا من هذه البيئة الثقافية ومستفيدًا من خبرة الشعوب الأخرى ومن واقع تاريخهم وتجاربهم المعاصرة، وهي في ذات الوقت تقوم باغناء الفكر السياسي ومدارسه في العالم بخبرة وتجارب ومنهجية علمية معتمدة على تاريخ الشعوب العربية الإسلامية من خلال ثقافتهم السائدة والدروس

المستفادة من وقائعهم الماضية والحاضرة.

ونحن عندما ننظر في حركة التجديد والابداع من خلال الفكر الإسلامي في زماننا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين، نجد حركات التجديد العامة التي ظهرت وتطورت في حياتنا الثقافية من بداية القرن التاسع عشر تقريبًا، وإن جوانب التجديد شملت مجال الدعوة والصياغات الفكرية المستوعِبةَ لما جدّ في حياة الناس من أوضاع ناشئة.

ونجد حوارات فكرية بين ما يسمى بالفكر الوافد من الخارج وتفاعله مع الفكر الموروث السائد عندنا والمستمد من أصول حضارتنا وعقائدنا. كما نلحظ صراعات فكرية نشبت بين الجانبين في فترات عديدة وحول قضايا جوهرية. ومن خلال الصراع والحوار امتص فكرنا الموروث ما يناسبه متلائمًا مع الأوضاع المعيشية المستجدة ورفض الباقي من الفكر الوافد ولفظه محتفظًا بأصوله العقائدية. فأخذ العديد من الحلول العملية ونزعها من أصولها الفكرية الوافدة وضمها وهضمها في سياق أصوله ومعتقداته. وهذا شأن الكائنات الحية، عندما تتغذى بمواد غذائية إنما تقوم بهضمها، أي بتحليلها إلى عناصرها فتمتص ما ينفعها وتطرد ما يتعارض منها، وذلك دون أن يتحول الكائن الحي إلى عين المادة المتناوله. وعندما يأكل الإنسان دجاجة لا يتحول بذلك إلى دجاجة أو كائن طائر آخر.

ونجد أيضًا مدرسة في الفقه الإسلامي تفتقت عن المعالجات الصحّية لأوضاع التعامل المستجدة بين الناس، واجتهادات فقهية ومنهجية من علماء في الفقه الإسلامي استجابت بحركة تجديدية لمعالجة المستحدثات، بما يجمع بين النفع للناس والحفاظ على أصول عقائدهم وثقافاتهم السائدة بينهم والمعبرة عن معنى الحياة لديهم والآخذه من حضارة لهم ذات خبرة عريضة وممتدة في تاريخهم، هم من نتاجها وثمارها ولولاها لما وجدوا على الأرض أصلاً بوصفهم

الثقافي والحضاري، ويبقى لديهم النافع مرتبطًا بالحَسَن الشرعي والضار مرتبطًا بالقبيح الشرعي.

ولست استطرد في ذكر تفاصيل عن أي من هذه الجوانب في النشاط الفكري الدعوي والفقهي والتشريعي. ولكنني أقول أن حركات التجديد هذه على مدى القرنين الماضين إنما يكملها الآن ويسد ما بها من فراغات هامة، إنما يفعل ذلك هذه المدرسة المباركة في الفكر السياسي التي تقوم على بناء أركانها وقواعدها الفكرية هذه المجموعة من علماء السياسة المتخصصين. والدكتورة نادية مصطفى من الروؤس في هذا المجال بما قدمت مع أصحابها من دراسات في علوم السياسة وفنونها من نظم وتشكيل مؤسسات ومما تعبر عنه هذه المدرسة في دراساتها الحولية بعالم الفكر وعالم المؤسسات وعالم الأحداث. وتحليل ذلك كله وتنظيره.

(2)

ومن جهة أخرى، فإن الموقف الثقافي الآخذ عن الإسلام وفكره وعقيدته، قد واجه الدعوة العلمانية لفصل الدين عن شئون الحياة الدنيوية، واجه ذلك بمبدأ «شمولية الإسلام». وجرت اجتهادات في هذا الشأن في العديد من مجالات الفكر والنشاط الاجتماعي وبخاصة في مجال الفقه والتشريع. ولكن التنظيمات السياسية التي ظهرت تحمل عبء الدعوة إلى شمولية الإسلام كعقيدة وثقافة، كان ينقصها الكثير المتعلق بالثقافة السياسية وعلوم السياسة وتجاربها ونظمها وتطبيقاتها ودروسها الإنسانية العامة وخبرات الدول والشعوب، كان ينقصها المعارف الخاصة بهذا الفرع من فروع المعرفة من حيث واقع النظم وخبرات الشعوب.

هذه التنظيمات بقدر قدرتها الهائلة على تجميع الجماهير والوصول إليهم وتنظيم الكوادر بداخلها، رغم ذلك لم تستطع أن تضع مشروعها السياسي

المدروس دراسة نظرية معرفية سياسية ودراسة تعتمد على المعرفة الواقعية الحياتية لتحقيق الأهداف الإصلاحية الاجتماعية ولبناء الفرد في أنشطته الحياتية اليومية وآفاقه بعيدة المدى ورسم السياسات الوطنية المعتمدة على الفهم الواقعي في عالم تتجاذبه التيارات وفي واقع يتطلب الكثير من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هذا النقص كان يعود فيما يعود إلى غياب المعارف العلمية والتجريبية في مجال علوم السياسية سواء بالنسبة لتاريخ المجتمعات الإسلامية والعربية أو بالنسبة للواقع العالمي الحاضر. وهذا الجانب المعرفي هو بالضبط ما تعمل هذه المدرسة الفكرية التي أتحدث عنها في بلورته وتوفيره لا ليمد حزبًا معينًا ببرامج محددة ولا ليتصل بنشاط سياسي حزبي محدد، ولكن ليشيع في المجتمع مجمل الثقافات السياسية والمنهجية اللازمة لوصول المجتمع بثقافته السائدة وقيمه إلى إمكان إثبات ما يصلح له مستمدًا من بيئته وأرضه وناسه. وذلك كشأن رجال الفقه بدراساتهم وجهودهم لتوفير ما يتناسب ويّمكِن من بلورة نظام تشريعي قانوني مستمد من هذه الثقافة السائدة ومتجاوب مع أوضاع العصر ومعاملاته، وذلك دون أن يكونوا هم المشرعون فعلاً أوهم التنظيمات التي تطالب بذلك وتعمل له في الواقع التنظيمي القائم.

يضاف إلى ذلك أن بلادنا العربية والإسلامية عندما احتلها المستعمرون الغربيون حكموها بالاحتلال العسكري وبالقيادة السياسية المباشرة لهم بواسطة حكام مباشرين لهم أو وكلاء لهم علينا، ولكنهم في ذات الوقت وليضمنوا استمرار سيطرتهم وليضمنوا ضعف المقاومة لهم كانوا حريصين على إشاعة ثقافتهم في بلادنا بين الناشئة من شبابنا وبين النخب المثقفة التي يرد منها وكلاء للمستعمرين على شعوبهم. وإن عنصرًا هامًا من عناصر السيطرة على الآخرين لا يرد فقط من

الاحتلال العسكري والحكم المباشر، وإنما يرد من الهيمنة الثقافية على الشعوب المستعمرة لإشاعة النقص فيهم والرضاء بالتبعية واعتبارها أمرًا مشروعًا، لذلك كان نشر الثقافة الغازية مواكبًا للسيطرة المادية، فوّلَد ذلك قواعد ثقافية في المجتمعات التابعة ترسيخًا للاستتباع.

والحاصل بعد ذلك، أن تضاعفت أهمية السيطرة الثقافية على المجتمعات التابعة في المرحلة الحالية من مراحل الاستتباع. ذلك أن السيطرة الأجنبية لم تعد تعتمد على السلاح والاحتلال العسكري ولم تعد في كثير من الاحايين تعتمد على الحكم المباشر للدولة المتبوعة على الدولة التابعة، لأن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الصراعات الدولية التي كانت تتنازع السيادة على الدول التابعة وانتهاء الحروب بين الدول المتبوعة المتعادلة القوى، مع إضافة سرعة تداول المعلومات في العصر الحاضر والقدرة على المتابعة التفصيلية السريعة للأوضاع والأحداث، كل ذلك أمكن به نمو قدرة تحكم الدول المتبوعة في الدول التابعة، تحكمًا مباشرًا، مع القدرة على التحريك للأحداث والقيادة السياسية الاجتماعية في تفاصيلها للمجتمعات المتبوعة، القدرة على ذلك دون حاجة لاحتلال عسكري. وهذا الوضع زاد من الاحتياج إلى الحُكم من خلال السيطرة الثقافية والرغبة في تذويب ايه فروق ثقافية وإشاعة الدمج الثقافي للشعوب التابعة في ثقافة الدول المتبوعة. وبطبيعة الحال يكون مجال الثقافة السياسية وعلوم السياسة في صياغتها التي تسود لدى الدول المتبوعة هو أول ما يحظى بالاهتمام لإشاعته. وهذا الوضع يلقى على مدرسة المنظور الحضاري أعباء هامة بما يعزز الاستقلال في مجال الثقافة السياسية والرؤية للعالم وسياساته من خلال فكر معاصر يعتمد على المرجعية الثقافية الموروثة.

(3)

نحن لسنا أمام عقيدة دينية مجردة تقتصر فقط على الإيمان بالله سبحانه وبنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ولكننا أيضًا أمام دولة نشأت ونظم سياسية تشكلت وجماعة أو جماعات سياسية تكونت، وعاشت بهذا التكوين الثقافي قرونًا بلغت أربعة عشر قرنًا حتى الآن، تضمها شرعية دنيوية ذات مصدر عقيدي واحد، وتفاعلت مع بيئات جغرافية ومواريث حضارية شتى جمعت شعوبًا من أقصى الشرق الآسيوي إلى أقصى الغرب الأفريقي ومن شمال البحر الأسود إلى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي، وعاصرت دولاً وخبرات حياتية شتى تنحدر من أصول عقيدية متصلة.

وهي جماعات وتكوينات اجتماعية وتاريخية انحدرت من أصول عقيدية واحدة وتفرعت مذاهب ومدارس في فقه المعاملات بين البشر وثقافات ذات تنوع وتشابه واتصال في ذات الوقت وآراء فلسفية وفنون وشعر وأدب ومذاهب فكرية على مدى القرون العديدة من أقصى الشرق إلى الأندلس غربًا، ولا يزال كل ذلك حيًا ينبض بين الناس على تنوعهم وكثرتهم في تشكيلات اجتماعية، بل أنها ذات جامعات للدراسة تحفظ الفكر وتولده عبر القرون والسنين مثل الجامع الأزهر وجامع الزيتونه وجامع القرويين القائم أغلبهم ولا يزال من الف سنة أو يزيد.

أليس كل ذلك يجعلنا نسلم بإن لدينا تشكيلاً حضاريًا وثقافيًا سائدًا صدرت منه أصول وقواعد ونظريات أحكام ومناهج بحث وفكر ووجهات نظر، يجمعها الأصل العقيدي الواحد السائد منذ أربعة عشر قرنًا، وهي في ذات الوقت من عناصر الواقع المعيش الآن. وهي من العناصر الدنيوية التي تضم هؤلاء الناس جميعًا وتعتبر من شئون دنياهم الحياتية.

وأن من يقول بفصل الدين عن الدنيا، هل يستطيع أن يتجاهل أن كل ما

سبق ذكره في السطور السابقة هو من شئون الدنيا أيضًا، وهبنا جدلاً نوافقه على الفصل، ألا يتعين أن يقر معنا بإن هذا الوضع الثقافي ذا الطول والعرض والتاريخ والجغرافيا هو من شئون دنيانا. أليس ذلك من المنطقي والواقعي حتى نفهم أناسنا وبيئتنا الاجتماعية الحاضرة المعيشة. واليست هذه هي الثقافة السائدة في شئون البشر الآن وتصدر عنها تصرفاتهم ومعاملاتهم وأحكامهم القيمية عن الأشياء والتصرفات والأحداث.

أليس من ينكر ذلك كله هو من لا يعترف بحقائق الواقع المعيش لا في ماضيه التاريخي ولا في حاضرة الثقافي السائد. إن هؤلاء المنكرون بما يحملونه من فكر آخر غير سائد في دنيانا لا تاريخًا ولا حاضرًا إنما يكونون هم من يفصل العقائد والأفكار عن الواقع الدنيوي المعيش. إذا كانوا يقولون إن الفكر الآخذ من العقيدة والحضارة الإسلامية وثقافتها يتصف «بالنقل» مقابل ما يتصفون به هم من «عقل»، فالحال على خلاف ذلك في الواقع.

لأنهم هم من مارس «النقل» من الخارج دون اختيار ولا ملاءمة ولا إدراك لمناسبات ما يؤخذ وما يترك. ولا شك أن من الآخذين من الحضارة الإسلامية من يتصفون بذات الصفة لعدم نظرهم في المواءمة من حيث فروق الماضي عن الحاضر، ولكن كافة من يمارسون التجديد والاجتهاد والبحث والدرس ليسوا من هؤلاء، ويختارون من الآخر بقدر ما ينفعهم بثقافتهم السائدة.

نحن هنا لا نحارب ثقافة الآخرين، ولكننا نمارس أنفسنا بأنفسنا وفقًا للثقافة العامة السائدة لدينا بكل تضاريسها المركبة وعمقها وتنوعها التاريخي، وأن هذه المدرسة في علوم السياسة التي تعتبر الباحثة الفاضلة من كبار منشئيها ومتعهديها بالبحوث والدوريات والندوات هي من بناء الفكر السياسي المستمد من أصول الحضارة والثقافة السائدة في شعوبنا ومجتمعاتنا، مما يبلور واقع تشكلهم الثقافي

في مجال علم السياسة، وهي لا تبحث في العقائد ولا في كنة الإيمان ولكنها تبحث في واقع الحياة الدنيوية لشعوب تحمل هذه العقائد وهذا النوع من الإيمان، وتبحث في الأداء الوظيفي الدنيوي لهذه الشعوب على هذا المنوال. وذلك مصداق ما تعلمنا الآية الكريمة الواردة بالقرآن ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾، وقد دلنا إبن تيمية على ما في معنى هذه الآية من منهج لا يتعلق بالماهية ولكنه يتعلق بالأداء الوظيفي لما هو دنيوي وواقعي في حياتنا الدنيا.

(4)

إن من يتابع الحركة السياسية الاجتماعية في مصر خلال القرنين الأخيرين، يلحظ أنها كانت بدأت مسارًا واحدًا حتى ما يجاوز منتصف القرن التاسع عشر، بالمعنى المؤسسي والمعنى الفكري، ثم ظهر الإزدواج بالتدريج، فمن الناحية المؤسسية بدأت المرجعية القانونية والتشريعية تزدوج، بين الموروث الآخذ من الشريعة الإسلامية وحدها عبر العصور، وبين ما وفد من الغرب من نظم ومرجعيات تشريعية، ثم نشأت المحاكم الأهلية الآخذه من التشريعات الفرنسية في نظمها والقوانين التي تطبقها.

وصارت صنوا للمحاكم الشرعية ثم فاقتها بحسبانها صارت هي ذات الولاية الأصلية في القضاء بالتدريج منذ الخُمس الأخير من القرن، ثم جاءت سياسة المستشار البريطاني «دانلوب» في التعليم لتحسم مسألة فصل الدين عن الدنيا في مناهج التعليم بالمدارس الحكومية، فصار ثمة تعليم ديني موروث وتعليم آخر ذو مناهج منفصله، وجاءت الجامعة المصرية مع بدايات القرن العشرين تنشأ بموجب كلية آداب أسسها المستشرقون في الأساس. كما أنه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة الإدارة والألسن لتدريس علوم القانون أخذًا من المنهج اللاتيني ثم صارت في العقد التاسع من ذات القرن مدرسة الحقوق

الخديوية. جنبًا إلى جنب مع منهاج الجامع الأزهر التي تحولت من بعد إلى ثلاثة تخصصات عامة، تخصص أصول الدين، وتخصص اللغة العربية وتخصص التشريع الإسلامي. بمعنى أن الأزهر كان يجمع تخصصين ثم ثلاثة يتعلقان بالمعاملات الحياتية للناس من لغة وتشريع غير التخصص العقيدي الخاص بأصول الدين، وهما تخصصان حياتيان هما ضمن دراسة كليات الآداب وكليات الحقوق بالجامعة المصرية الناشئة، وهذه أمثلة للازدواج المؤسسي الحادث في الحياة عبر السنين.

وبالنسبة للحالة الفكرية، فنحن عندما نتابع حركة الفكر السياسي والاجتماعي في بلدنا، نلحظ أنها كانت تتمثل في شجرة واحدة تتفرع عنها شتى فروع المعارف بغير تفرقه بين آخذ من الفكر الإسلامي أو آخذ من الفكر الغربي بدرجة ما من درجات الأخذ والاختيار تقل أو تزيد. وتجد على هذه الشجرة أمثال رفاعة رافع وعبد الله النديم والشيخ حسن العدوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. ثم نلحظ مع بدايات القرن العشرين استبعاد تدريجي سريع لذوي المورد الإسلامي من هذه الشجرة الفكرية، حتى أنها اقتصرت على غير الإسلامي الفكري تمامًا بعد الحرب العالمية الأولى، فكأن آخر من عليها تقريبًا من هؤلاء هو السيد محمد رشيد رضا بوصفه تلميذًا ومتابعًا لمحمد عبده.

فلنتابع الكتب والدراسات التي عرضت لحركة الفكر السياسي والاجتماعي لمصر مثلاً بعد التاريخ السابق ذكره، لا نجد فيها مثلاً أمثال الشيخ يوسف الدجوي وطنطاوي جوهري، وكانت مؤلفاتهم وكتاباتهم ذات حيز كبير فيما يطالعه ابناء العشرينيات والثلاثينيات وما بعدهما. ولا نجد مثلاً ذكرًا للشيخ محمد شاكر الذي عاينتُ في مطالعاتي لصحف هذه الفترات مدى الأهمية البالغة لمتابعاته في الصحافة لمشاكل وقضايا عصره السياسية والثقافية وغيرها ومتابعاته لأعمال

دستور 1923 على سبيل المثال. ولا نجد ذكرًا للشيخ ماضي أبو العزايم الذي أنشأ لجان للخلافة على خلاف رغبة الملك فؤاد وقتها الطامع في الخلافة بعد إلغائها من الآستانه سنة 1924، وهو نشاط كان أهم كثيرًا مما صنعه علي عبد الرازق في كتابه الشهير الذي انكر قيام الخلافة أصلاً وأهم منه وأصوب منه. ولا نجد مثلاً مواقف الشيخ حسونة النواوي دفاعًا عن القضاء الشرعي واستقلاله ضد محاولات اللورد كرومر التدخل فيه. ذلك أن تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي منذ هذه الاوقات صار قاصرًا على فريق واحد مستبعدًا تمامًا أو بطريقة شبه تامه ما يمت إلى الموقف الفكري الآخذ من الثقافة الإسلامية.

وليست المشكلة في هذه الصورة أنها تكون غير صادقة أو غير صائبة أو غير منصفه، ولكن المشكلة أنها تصور المجتمع والبيئة السياسية الاجتماعية على غير حقيقتها بما يستحيل معه توقع مسار الأحداث فيها ولا طريقة التأثير في هذه الأحداث من بعد. وهي تجعل المراقبين للأوضاع السياسية والاجتماعية بعيدين عن إمكان التوقع الصحيح والحساب المعقول للممكنات وتجعل المسار التاريخي عرضة للمفاجآت في كل حين. لآن آثار ورؤى وحركات وتصرفات وتجمعات تصير بعيدة عن عناصر ما يحسب ويقدر من العوامل المتداخلة في المسارات السياسية والاجتماعية. وهذا ما حدث مثلاً في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها.

وقد ذكرت كل هذه الأمثلة لأوضح أهمية ما تقوم به هذه المدرسة التي تنتمي إليها الدكتورة نادية مصطفى وتقف هي وصحبها الاجلاء في الصفوف الأولى من منشئ تيارها السياسي الفكري، ولندرك الأمل الذي نعول عليه إن شاء الله من ناتج هذا النشاط الراتب لهم جميعًا في رأب الصدع في حياتنا الثقافية وبناء أسس التيار الأساسي للأمة.

ونسأل الله سبحانه التوفيق لهذا المسار الكريم

مقدمة(*)

التاريخ هو معمل الباحث السياسي. هكذا سمعت من أ.د.حامد ربيع (رحمه الله) وتعلمت عليه منذ مرحلة البكالوريوس.

(1)

وحين درست تاريخ العلاقات الدولية في سنوات ما قبل التخرج، كان تاريخنا العربي الإسلامي هو الغائب الحاضر – في أدبيات العلم الغربية – فإما غياب كامل وإما استدعاء لتاريخ تنافس القوى الاستعمارية على احتلالنا.

وحين بدأت التحصيل والمراكمة في مجال نظرية العلاقات الدولية في مرحلة الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه تأكدَت لي بالتدريج انطباعاتي الأولية وعلى أكثر من مستوى: فحين استدعى منظروا النظم الدولية الخبرات التاريخية لتطور النظم لم يكن من بينها خبرات التاريخ الإسلامي. ومن كان يعي منهم ذلك الإسقاط مثل مارسيل مارل (على سبيل المثال) فلقد برره في مقدمة كتابه سوسيولوچيا العلاقات الدولية، كالتالي: «... لما كان من المستحيل أن نحيط بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر... فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وهي اللحظة التي تتطابق مع مولد المجتمعات التي أضحت الدولة المعاصرة وريثها المباشر، كنقطة انطلاق. ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوي على بعض التحكم من حيث الزمان أو المكان... وعلى خبراء الحضارات الأخرى أن

(*) خالص شكري للأستاذة شيماء بهاء الدين الباحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية على المساعدة في إعداد هذا الكتاب للنشر.

ينبروا لعقد المقارنات المطلوبة...»[1].

وحين اجتاحت مناطق العالم الإسلامي، بعد نهاية الحرب الباردة موجات الحروب الأهلية سواء في القوقاز أو آسيا الوسطى أو البلقان، كان استدعاء التاريخ ضرورة لا غنى عنها لفهم أبعاد الحلقة الراهنة من إعادة رسم خرائط هذه المناطق وإعادة تشكيل توازناتها الإقليمية وأنماط التدخلات الخارجية فيها. بل كان استدعاء هذا التاريخ ضرورة للتعرف على وجود «المسلمين المنسيين» في هذه المناطق من العالم الإسلامي، بعد أن تحولوا إلى أقليات مسلمة.

وفي حينها كنت قد انخرطت منذ 1986 في الإشراف على إعداد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (1986 - 1996)[2]. حيث تأكد لي أن التنظير

(1) مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د.حسن نافعة،: دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 23 - 24.

(2) صدرت أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في موسوعة مكونة من اثني عشر جزءًا تحت عنوان: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مجموعة باحثين، د.نادية محمود مصطفى (إشراف عام ورئيس الفريق)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

1. د.نادية محمود مصطفى: المقدمة العامة للمشروع، الجزء الأول من المشروع.
2. د.سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني من المشروع.
3. د.أحمد عبد الونيس: د.سيف الدين عبد الفتاح، ود.عبد العزيز صقر، المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث من المشروع.
4. د.مصطفى منجود: الدولة الإسلامية وحدة التعامل الخارجي في الإسلام، الجزء الرابع من المشروع.
5. د.أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، الجزء الخامس من المشروع.
6. د.عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، الجزء السادس من المشروع.
7. د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، الجزء السابع من المشروع.

الدولي الغربي في مجمله يسقط خبرة التاريخ الإسلامي في حين لا يمكن أن نسقط نحن الخبرة التاريخية الحضارية لأمتنا. ولذا كان «التاريخ الإسلامي» جزأ رئيسًا من هذا المشروع (منهاجية ومحتوى)[1].

وكان المشروع بمثابة البنية التحتية لبناء منظور حضاري إسلامي مقارن في علم العلاقات الدولية[2].

ويقوم بناء هذا المنظور على ثلاثة مستويات من المصادر: مصادر تأسيسية وهي الأصول الثابتة والاتجاهات الفقهية المتغيرة ومنظومات القيم التأسيسية والفرعية، مصادر بنائية مكملة استنادًا إلى خبرات تراث الممارسة والحركة عبر

8. د.علا أبو زيد: الدولة الأموية... دولة الفتوحات)41 – 132هـ، 661 – 750م(من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، الجزء الثامن من المشروع.

9. د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط)132 – 656هـ، 750 – 1258م(، الجزء التاسع من المشروع.

10. د.نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية)642 – 923هـ، 1258 – 1517م(، الجزء العاشر من المشروع.

11. د.نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، الجزء الحادي عشر من المشروع.

12. د.ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (1924 – 1991)، الجزء الثاني عشر من المشروع.

(1) د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

(2) د.نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلى مؤتمر «حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز(" فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد.
ونشر مزيدا ومنقحًا (في): أحمد فؤاد باشا وآخرون: المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية القاهرة، دار السلام، 2010.

عصور التاريخ الإسلامي المتتالية، وأخيرًا مصادر بنائية أخرى تستند إلى التراث الفكري اللازم لدراسة العلاقة بين قضايا ثلاث رئيسية في تاريخ المسلمين: الوحدة، الجهاد، الإصلاح. وتساعد هذه المصادر البنائية الفكرية والتاريخية على تفسير ما آلت إليه الفجوة بين الأصول وبين الواقع (التاريخي والراهن).

والعلاقة بين المصادر الثلاثة عضوية لأنها تقدم منظومة الرؤية النسقية، خبرات الممارسة، منظومات القيم وأنماط الاستجابات للتغيرات في وضع الأمة والتحديات التي واجهتها عبر تاريخ تطورها السياسي العسكري والاقتصادي... داخليًا وخارجيًا، أي إجمالاً التحديات الحضارية. ومن هنا يبرز المقصود بالحضاري: تجاوز الثنائيات بين مصادر التنظير وتجاوز الحدود الفاصلة بين العلوم وبين الداخل والخارج وبين أوجه الظاهرة المتعددة (سياسي...اقتصادي) وبين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، بين الجزأ والكل، وبين القيم والمصالح بين المادي وغير المادي[1].

وهكذا تعاقبت -عبر عقود ثلاثة - محفزات اهتمامي النظرية والعملية ببعدين أساسيين:

أولهما موضع التاريخ الإسلامي الدولي والفكر الإسلامي الدولي من تأسيس منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية مقارنة بمنظورات العلم الأخرى، في نطاق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[2].

والبعد الثاني هو فهم الصراعات الداخلية والإقليمية المشتعلة عبر أرجاء

(1) د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص121 – 190.

(2) انظر دوافع وأهداف ومستويات هذا المشروع الثلاثة (الأصول، التاريخ، الفكر) في:
– د.نادية محمود مصطفى: مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف، الدوافع، المنطلقات، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق. الجزء الأول.

العالم العربي والإسلامي، وجميعها ذات جذور تاريخية وذات أبعاد دينية وثقافية ومذهبية إلى جانب الأبعاد الاستراتيجية الأخرى (حسابات المصالح المادية). ومن ثم، فإن الأنماط والنماذج التاريخية المستخلصة من دراسة التاريخ إنما تساعد على تعميق فهم تطور وضع هذه الصراعات في سياق تطور النظام الدولي ثم العالمي.

وحين توالت وتراكمت جهودي العلمية الجماعية أو بحوثي العلمية المنفردة في مجال بناء منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية أو في مجال القضايا الدولية[1] تأكد لي أن الذاكرة التاريخية الواهية أو المشوهه هي آفة خطيرة لا تقل عن خطورة آفات أخرى، تعاني منها شعوبنا العربية الإسلامية. ويتم توظيف هذه الذاكرة الواهية أو المشوهة لإحكام الاستبداد السياسي والتبعية الاقتصادية والاستلاب الحضاري.

ولا يصدُق هذا الوضع على المساحات الوطنية فقط ولكن يصدق أيضًا على مساحات العلاقات بين مكونات الأمة من الشعوب والحكومات وكذلك مساحات العلاقات مع بقيه «العالم».

(2)

ولهذا، لم يكن الكفاح النظري باستدعاء التاريخ الإسلامي، إلى جانب التواريخ الحضارية للآخرين في عملية التنظير الدولي الحضاري المقارن، هو الكفاح الوحيد المطلوب فلقد كان مطلوب أيضًا الاستدعاء المنظم للذاكرة التاريخية للحركات الوطنية، أو الصراعات أو تجارب التعاون أو...، فإن السياسة

(1) انظر ملامح هذه الخبرة بعد أكثر من عقد من نشر المشروع 1996 في:
– د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد (مقدمة عدد خاص: العلاقات الدولية في الإسلام (1))، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص 5 – 56.

ليست إلا التاريخ الراهن الذي لا ينفصل عن التاريخ «السابق». ومن ثم، فإن تعميق فهم الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي، في مجملها وفي تفاصيلها، يتطلب استدعاء خبرة التاريخ للتدبر في ماهية التحديات والمخاطر والتهديدات الراهنة وسبل الخروج منها.

إن تراثنا هو تاريخ الفكر والمؤسسات والرموز والتفاعلات، أي تاريخ تطبيق الشريعة ومن ثم تاريخ تطور العلاقة بين الأصل الثابت وبين المتغير فقهًا وممارسة. ومن ثم فإن العبرة من استدعاء التاريخ الإسلامي (للتنظير أو للتدبر) تتجاوز العبرة من استدعاء تواريخ حضارية أخرى لا تنطلق أو لا تقوم على مثل «ثابتنا» وأصلنا أي القرآن والسنة أو على مثل أصول المنهاجية الإسلامية.

فالتغيير المستمر بلا ميزان هو سمت أو صبغة دراستهم لتاريخهم أما صبغة تاريخنا فهو التغير وفق ميزان قربًا أو بعدًا عنه، رشادة أو ضلالاً، والميزان هو الأصل والثابت. ومن هنا أهمية الرؤية المقارنة بين مدارس تفسير التاريخ الإسلامية وغيرها من ناحية وكذلك أهمية الرؤية المقارنة عن وضع وأهمية ومنهاجية توظيف التاريخ في الدراسات الدولية المقارنة النظرية منها أو المعاصرة من ناحية أخرى.

إن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حضارتنا وتاريخ تطور نظم الحكم الإسلامية وتطور العلاقات الدولية وتطور التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الأُسر والملوك والحلفاء فقط ولكنه تاريخ الأمة، إنه ليس التواريخ الجزئية القُطرية فقط (التي سادت وانتشرت في ظل تشرذم الخلافة وبعد سقوطها). ولكنه التاريخ الشامل للأمة الذي هو جزء حي من التاريخ العالمي. فالأخير ليس تاريخ المركزية الأوروبية المدّعية العالمية، كما أنه ليس تاريخ واحد للعالم ولكنه تاريخ كافة الدوائر الحضارية في تفاعلاتها الكبرى وخلال صعود أو هبوط كل منها.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الحروب والمعاهدات فقط ولكنه أيضًا

تاريخ التفاعلات السلمية بين الشعوب والدول الإسلامية وغيرها من شعوب ودول العالم سواء في دورات القوة أو الصعود أو دورات الضعف والخبو.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ تطور هياكل توزيع القوة العالمية بين المسلمين وغيرهم فقط ولكنه تاريخ التفاعلات الحضارية في منظومة متكاملة من الهياكل والمؤسسات ومنظومات القيم والأفكار.

إن للتاريخ الإسلامي قراءات تختلف باختلاف المنظورات: الماركسية، القومية، الليبرالية، الإسلامية. ومن ثم تفسير التاريخ الإسلامي، سواء في مفاصل تطوره الكبرى، أو أحداثه الجزئية، ليس تفسير واحد ولكن متعدد الجوانب. ويتم توظيف كل تفسير توظيفًا سياسيًا في الصراعات السياسية الوطنية أو الإقليمية. ورغم ذلك يظل لدور التاريخ، في النظرية أو الحركة الدولية ضرورته وأهميته.

(3)

إن الكتاب يقدم نماذج من خبرة التفاعل مع جميع هذه الأبعاد. والتي تم تسجيلها عبر ما يقرب من ربع القرن في دراسات متنوعة تجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية. وإلى جانب هذه الدراسات المنفردة توجد مجموعة من الجهود العلمية الجماعية التي تمثل تراكمًا رأسيًا أو أفقيًا على هذه الدراسات.

ومن ثم فإن القسم الأول من الكتاب تحت عنوان التاريخ الإسلامي ومصادر بناء منظور حضاري يضم أربع دراسات.

الدراسة الأولى: «التاريخ ودراسة االنظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة يتناول المنهاجية المقارنة لدراسة التاريخ وكيفية توظيفه من رؤى مقارنة في التنظير للعلاقات الدولية. كما تتناول كيفية الاقتراب من التاريخ الإسلامي اقترابًا نظميًا لتحليل المادة التاريخية على نحو يتجاوز التأريخ التقليدي. كما تقدم إطارًا مقترحًا للتحليل النظمي للتاريخ الإسلامي بغية اكتشاف أنماط تطور التفاعلات

النظمية الدولية الإسلامية، وكيفية توظيفها في بناء متظور حضاري إسلامي مقارن بالمنظورات الأخرى للعلم التي توظف –في جانب منها – تاريخ حضارتها الغربية.

وهذه الدراسة مأخوذة ومزيد عليها من الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية[1].

والدراستان الثانية والثالثة تقدمان قراءة في تاريخ العصرين المملوكي والعثماني من اقتراب نظمي[2]، يمثلان وغيرهما[3] ساحة لاختبار تطور قضيتين أساسيتين وقواعد وأسس تفسيره. وهما قضية الجهاد وقضية الوحدة. ولذا فإن الدراسة الرابعة تقدم نتائج التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي وخاصة من حيث بيان «الأنماط التاريخية» للتفاعلات حول هاتين القضيتين والقواعد المفسرة لمسار تطور هذه الأنماط مقارنةً بمنظورات

(1) د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، مرجع سابق.

(2) د.نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوربية الثانية (ص191 – 256)، والعصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (ص257 – 369)، في: مجموعة مؤلفين، د.سمير سليمان (إشراف)، موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ط1، 2010.
وقد نشرت الدراستان مفصلتان في:
– د.نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.
– د.نادية محمود مصطفى، العصر العثماني، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): مرجع السابق.

(3) انظر أيضًا قراءة من اقتراب نظمي في العصرين الأموي والعباسي ومرحلة ما بعد الاستعمار على التوالي في:
– د.علا أبو زيد: الدولة الأموية.. دولة الفتوحات)41 – 132هـ، 661 – 750م(من استئناف الدولة الأموية القوي والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب)في:(مرجع سابق.
– د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (132 – 656هـ، 750 – 1258م)، (في): المرجع السابق.
– د.ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، (في): مرجع سابق.

أخرى في علم العلاقات الدولية تختلف من حيث توظيف التاريخ وكيفية تفسيره.

إن محتوى هذا القسم يمثل ذاكرة الأمة لفهم كيف وصلت أمتنا إلى ما هي عليه الآن. ومن ثم فيمثل محتوى هذا القسم البنية التحتية والخلفية التاريخية لكثير من القضايا الحديثة والمعاصرة للعالم الإسلامي[1]، والواجب تناولها من منظور حضاري إسلامي.

والقسم الثاني: تحت عنوان: في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية

(1) انظر:

- سلسلة القضايا في حولية «أمتي في العالم» في أعدادها الإحدى عشر:
- الأول (1998م): ركّز على مسألة «الأمة والعولمة».
- الثاني (1999م): وركز على «العلاقات البينية داخل الأمة».
- العدد الخامس (2001 - 2002): وكان موضوعه «تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على أمة الإسلام».
- العدد السادس (الصادر مايو 2005): وتناول قضية «الحرب على العراق وتداعياتها على أرجاء الأمة الإسلامية».
- العدد السابع (2007): وجاء حول قضية «الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج».
- العدد الثامن (2008 - 2009): وموضوعه قضية «الأمة ومشروع النهوض الحضاري» .
- العدد التاسع (2009 - 2010): ويسلط الضوء على قضية غزة، وما تعرضت له من عدوان وحشي، وما تبعه من مواقف داخلية عربية ودولية.
- العدد العاشر (2010 - 2011): اهتم بدراسة الحالة الثقافية في العالم الإسلامي من مدخل سياسي، للتعرف على التأثير المتبادل بين السياسي والثقافي.
- العدد الحادي عشر (2011 - 2012): وعنوانه «الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي».
- ذلك إضافة إلى العددين الثالث والرابع (2000 - 2001): ومثلا عدد خاص تحت عنوان «الأمة في قرن». وجاء من ستة أجزاء كالتالي:
- الأمة في قرن: الماهية والمكانة والإمكانية.
- خبرة العقل المسلم: خبرات وتطورات وحوارات.
- الإسلام في عالم المسلمين: نماذج وحالات.
- أنماط الفواعل والتفاعلات في الداخل الإسلامي.
- الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل.
- تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل.

يقدم ثلاث دراسات عن أنماط ونماذج من العلاقات الدولية لأركان الأمة التركية، العربية، الإيرانية في بعض مراحل التاريخ الإسلامي. مع التركيز على «التدخلات الخارجية في هذه العلاقات وكيف تمارس تأثيرها السلبي وخاصة في مراحل تهافت القوة وتنازع الأطماع القومية في عالم المسلمين.

والأمة ليست هي أركانها الكبرى فقط بالطبع ولكن تمتد إلى شعوب مسلمة في دوائر أخرى منها البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى يتناولها القسم الثالث.

القسم الثالث: تحت عنوان: المسلمون المنسيون: الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة ذات الأبعاد الدينية والقومية.

ويتكون من أربع دراسات تتناول تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوجسلافي على الحروب في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وجميعها ذات جذور تاريخية يحتاج استدعائها إلى إطار للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي ومحددات تدخل القوى الاستعمارية لاقتسام الدولة العثمانية. ومن ثم فإن هذه الدراسات كانت تساعد في حين صدورها على علاج سقوط تاريخ هذه المناطق من الذاكرة المعاصرة، باعتبارها كانت أجزاء سابقة من ديار الإسلام آلت إلى مصائر متنوعة وقدمت نماذج مختلفة حول التفاعل بين المسلمين وغير المسلمين، وكيف أرتدت الصراعات السياسية وصراعات القوة والأيديولوجيا في هذه المناطق أردية علمانية حاول أصحابها أن يطمسوا كل علاقة بين الدين والثقافة والهوية وبين السياسة.

القسم الرابع: تحت عنوان: في تاريخ نماذج من قضايا مجتمعية ينقلنا من تجليات «القوى الصلدة» وخاصة القوة العسكرية في إدارة التفاعلات بين الدول والحكومات إلى تجليات أخرى للقوة، وخاصة التعارف والحوار، وعلى مستويات أخرى مجتمعية مثل المرأة، كما في الدراسة الأولى من هذا القسم، أو الشعوب المتفاعلة خلال الحرب أو السلم، كما في الدراسة الثانية أو الأبعاد الثقافية في تاريخ الاستعمار الأوروبي

وامتداداتها الراهنة لاستمرار النفوذ والتدخل ومنها على سبيل المثال مشروع الشراكة الأورومتوسطية. وقضايا المرأة والحوار والتعارف السلمي قضايا مجتمعية ثقافية لم تسلم من التسييس والتوظيف في صراعات سياسية داخلية وخارجية على حدٍ سواء.

وعلى هذا النحو، فإن دراسات الكتاب تقدم نماذج من الاقتراب النظمي الشامل من تاريخ الأمة وهو الاقتراب الشارح لنمط التفاعلات بين القوى الإسلامية وغيرها عبر مراحل من تطور التاريخ الإسلامي. إلا أن هذا الاقتراب لا يفترق عن اقتراب التفاعلات الحضارية التاريخية الشارح لمناط الأفكار والقيم والهوية من التفاعلات بين شعوب الأمة وغيرها من الشعوب. فإن تاريخ الفكر الدولي الإسلامي وتاريخ الحركة السياسية الدولية الإسلامية متكاملان. فلا يمكن الاكتفاء بالتواريخ السياسية الرسمية على حساب التواريخ الفكرية والثقافية والاجتماعية[1].

وإذا كان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام -سعيًا نحو تأسيس منظور حضاري إسلامي مقارن في علم العلاقات الدولية، قد انطلق من مراجعة حالة العلم مراجعة نقدية معرفية ومنهاجية وانطولوجية، ومن ثم قام على تحديد مناط اسهام

(1) وحول تاريخ الفكر الإسلامي الدولي وموضعه من التنظير الدولي انظر:

- د.نادية محمود مصطفى: دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام، 2013.
- د.نادية مصطفى: قراءات في فكر أعلام الأمة، د.سيف الدين عبد الفتاح (تقديم)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية - دار البشير للثقافة، 2014.
- د.سيف الدين عبد الفتاح: تحديات الأمة في فكر أعلام معاصرين، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

أحمد نبيل صادق: العلاقات الدولية في فكر ابن خلدون، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

- د.سيف الدين عبد الفتاح، تراث العلاقات الدولية في الإسلام - نماذج وحالات من إشكاليات التعريف والتصنيف والتوصيف والتوظيف: دراسة نقدية في الحالة البحثية، بحث مقدم إلى ندوة تراث العرب (نشر بعض منه في أعمال الندوة)، انظر: د.فيصل الحفيان (محرر)، تراث العرب السياسي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة: جامعة الدول العربية،2002.

منظور حضاري إسلامي في التراكم العلمي اللازم لاحداث «تحول في المنظور 1986 – 1996(Paradigm shift)، فإن حالة مراجعة العلم خلال العقدين المنصرمين (بعد نشر أعمال المشروع وخلال جهود بنائه واختبار تفعيله في دراسة قضايا الأمة والعام (1996 – 2014)[1]، قد أفصحت عن تزايد الاهتمام بالأبعاد القيمية والأبعاد الدينية – الثقافية الحضارية من ناحية، وتزايد تجسير الحدود بين

(1) انظر إصدارات قسم العلوم السياسية حول حالة علم السياسة خلال هذين العقدين وموضع الإسهام من منظور حضاري إسلامي في هذه المراجعة:

– د.حسن نافعة، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العولمة والعلوم السياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

– د.حسن نافعة، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العولمة: قضايا ومفاهيم (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.

– د.هبة رءوف عزت (محرر): العولمة: رؤى مقارنة (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.

– د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية (4 – 5) 2001/ 2003)، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، 2004.

– د.نادية مصطفى (إشراف علمي وتقديم)، أميرة أبو سمرة (مراجعة وتحرير): مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية 2008 – 2010)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2011.

– د.إكرام بدر الدين (تقديم)، د.نادية مصطفى (إشراف علمي)، د.أميمة عبود (تحرير): أعمال سمينار قسم العلوم السياسية للعام الجامعي 2010 – 2011 «المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

– وانظر من الرسائل العلمية على سبيل المثال:

– شريف عبد الرحمن: نظرية النظم ودراسة التغير الدولي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

– أحمد نبيل صادق: إسهام ابن خلدون في النظرية الدولية بين الفكر والحركة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة التاريخ والاجتماع والفلسفة من ناحية أخرى. وبالطبع كان للتاريخ موضعه من هذا التطور «ما بعد الوضعي والسلوكي وما بعد الحداثي» سواء من منظور غربي نقدي. ومن أبرز التجليات منظور التحليل الحضاري[1] أو من منظور حضاري إسلامي[2] وعلى جانب آخر

(1) انظر على سبيل المثال: – أندرو لينكليتر، السوسيولوجيا التاريخية، (في): سكوت بروتشيل وآخرون (مؤلفون): نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين (رقم 11)، 2014، ص207 – 240.

- Stephen Hobden, John M. Hobson, Historical Sociology of International Relations, Cambridge University Press, 2002.

- Gregorio Bettiza, Civilizational Analysis in International Relations: Mapping the Field and Advancing a 'Civilizational Politics: Line of Research, International Studies Review, (2014).

- A. Nuri Yurdusev, International Relations and the Philosophy of History… A Civilizational Approach, Basingstoke ; New York : Palgrave Macmillan, 2003.

(2) في التاريخ وصعود وسقوط الحضارات والأمم انظر على سبيل المثال المداخل المتنوعة التالية في مشروع إسلامية المعرفة:

– عبد الوهاب المسيري: فقه التحيز، (في) د.عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998.

– مصطفى محمود منجود: الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– السيد عمر: الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– محمد هيشور: سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994.

– غريغوار منصور مرشو: مقدمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته، ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، 1996.

– أحمد محمد جاد عبد الرازق: فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي، (2ج)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995.

يظل هذا الجهد النظري أساسًا ومنطلقًا لمعالجة القضايا الدولية المعاصرة على ضوء «الخبرة التاريخية» من اقتراب نظمي وبحثًا في «الأنماط التاريخية».

بعبارة أخرى، فإن أعمال هذا الكتاب النظرية والتطبيقية المنشورة (1994 – 2010) تحمل رسالتين: الرسالة الأولى: إن أعمال هذا الكتاب ليست الا اجتهادًا

– عبد الله محمد الأمين: الاستشراق في السيرة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997.

– محمد الفاضل بن عاشور: روح الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط/ 2، 1993.

– أحمد العماري: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار: المغرب نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997.

– ماجد عرسان الكيلاني: هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1994.

– عبد المجيد النجار: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت: الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري، (رقم 2)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط/ 2، 1995.

وانظر أيضًا على سبيل المثال:

– طارق البشري: محمود محمد صقر (إشراف على التحرير)، منهج في الثقافة الإسلامية: نحو وعي إسلامي بالتحديات المعاصرة، محاضرات في مادة الثقافة الإسلامية بجامعة الخليج العربي (1405 – 1408، 1985 – 1988).

– د.عماد الدين خليل: حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، 2005.

– أحمد داوود أوغلو: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تعريب وتحرير ومراجعة: إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.

– إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، 1998.

انظر أيضًا الأبعاد التاريخية في الرسائل التالية على سبيل المثال:

– فوزي خليل: دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم،: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– فوزي خليل: مفهوم المصلحة العامة في التراث السياسي الإسلامي: دراسة تطبيقية على فترة الخلافة الراشدة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.

– أماني عبد الرحمن صالح: أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية:دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية فى نظام الخلافة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.

تزامنت معه اجتهادات أخرى استكمالاً لهذا المجال البحثي. ويحتاج هذا المجال في حد ذاته وخاصة الجانب النظري دراسات مستقلة آمل أن تحظى باهتمام شباب الباحثين الجادين. حيث إن القضايا: علاقات أركان الأمة، الصراعات الإقليمية، التفاعلات السلمية وغيرها، تحظى باهتمام مستمر وخاصة حين تنطلق المدافع وتشتعل الأزمات. وهي اهتمامات لا تنفصل عن «المصالح الاستراتيجية المؤثرة وهي لا تعكس بالضرورة مصالح أصحاب الحقوق. قد شهدت بدورها عبر تطور تاريخها العديد من نماذج هذه الصراعات. وكانت جذورها القومية والمذهبية والدينية والعرقية موضع احتفاء كبير من جانب التدخلات الخارجية في أوقات ضعف وانحدار القوى الإسلامية، حيث تم توظيفها في سياسات إحكام الهيمنة والسيطرة من خلال إذكاء الفرقة والتجزئة.

فبعد أن كان التنوع القومي والعرقي والمذهبي والديني معلم من معالم التعددية التي اينعت في إطارها الحضارة العربية الإسلامية في مراحل إزدهارها وصعودها، اضحى هذا التنوع والتعدد عبأ ثقيلاً وجذورًا لصراعات في إطار اندار القوة ثم الاستعمار وما بعد الاستعمار والدول «القومية» الحديثة. ولقد فشلت هذه الدول في إدارة هذا التنوع وتوهمت «القضاء» عليه بسياسات الاستبداد والقهر والحكم الأحادي.

وهذه الدائرة العربية الإسلامية – وامتدادًا لتداعيات نهاية الحرب الباردة ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عليها.

الرسالة الثانية: وهي أن نشر هذا الكتاب بمثابة تطبيق لمنهاجية «التراكم العلمي» وتنبيه إلى اهميتها. فهي منهاجية مفتقدة غالبًا في تقاليدنا البحثية والعملية. والمقصود بهذا الكتاب أو غيره إحياء هذا التقليد وتجديده وخاصة وأنه يصب في إحياء ذاكرة الأمة العلمية وتجديدها باعتبار ذلك جزء مندمج في إحياء قوة الأمة ونهضتها.

إن توثيق محطات المسار العلمي، على صعيد هذا المجال «التاريخ والعلاقات

الدولية» أو غيره[1]، ليس المقصد منه حفظ ذاكرة الجهد العلمي للمؤلف فقط بقدر ما أن القصد منه ـأن نتذكر أن المدارس العلمية لاتنشأ إلا بالحفاظ على التراكم والانفتاح: إبداعًا، واستمرارية، وإضافة وتجديدًا وتفعيلاً. ومن ثم فلابد للمنتمين إلى مدرسة علمية أن يتوقفوا لحظة يلتقطوا الأنفاس ينظروا فيما قدموا وكيف كان التقديم وكيف كان النفع منه والتفاعل معه من جانب مدارس أخرى[2].

ولقد أعطت الثورات المضادة والانقلابات على ثوراتنا العربية الفرصة للمؤلفة لالتقاط جديد للانفاس. وخاصة لأن «المشروع الحضاري الإسلامي» هو الذي أضحى على المحك. ومن ثم فإن واجب الوقت هو المنافحة عنه فكرًا وحركة ولاحياء وتجديد ذاكرة الأمة. فإن ما يمر به من أزمة فكرية وأزمة سياسية ليس إلا حلقة من حلقات سابقة واجه فيها «المشروع الإسلامي» تحديات وتهديدات سواء من الداخل أو الخارج.

(4)

وأخيرًا، إذا كان هذا الكتاب قد اقترب من صراعات ذات جذور تاريخية دينية وقومية اشتعلت في بعض دوائر الأمة مثل آسيا الوسطى، القوقاز، البلقان بعد نهاية الحرب الباردة، فإن دائرتنا العربية الإسلامية تعيش الآن صراعات مشتعلة وممتدة بدأ الكشف عن جذوتها الكامنة مع اندلاع الثورات العربية 2011، ونفخ في نارها أعداء

(1) د.نادية مصطفى: قراءات في فكر أعلام الأمة، مرجع سابق.

(2) ولقد جرت محاولات على هذا الصعيد انظر على سبيل المثال:

- مدحت ماهر وماجدة إبراهيم (تحرير): مشروع تقويم إسلامية المعرفة بعد ربع قرن، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، (تحت الطبع).

- نحو بناء جماعة علمية وبحثية في العلوم السياسية من منظور حضاري، حلقة نقاشية نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (4 – 5 أغسطس 2008).

عدد خاص عن العلاقات الدولية في الإسلام (1)، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

- عدد خاص عن العلاقات الدولية في الإسلام (2)، مجلة المسلم المعاصر، العدد (137/ 138)، 2010.

هذه الثورات وقوى الثورة المضادة والانقلابات على مطالب الشعوب. فإذا بالمنطقة -استهدافًا من أعدائها الخارجيين وحلفائهم في الداخل - تصبح في حالة «حرب على الإرهاب»، بعد أن كانت قد أعلنت الثورة ضد الاستبداد والديكتاتورية والتبعية»؛ حيث أصبحت القوى «الإسلامية السلمية» هي الفزاعة والذريعة لإجهاض مطالب الحرية والاستقلال، التي رفعتها هذه الثورات عند اندلاعها 2011.

إن ما يجري الآن على صعيد أوطاننا في مصر واليمن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا بصفة خاصة -والدول العربية الأخرى ليست بمنأى عنه - لا يحسن فهمه واستشراف مآله إلا إذا تم تسكينه في مسار تطور تاريخ هذه المنطقة عبر القرنين الماضيين (مع بداية الهجمة الاستعمارية الأوروبية) ومع بداية القرن الواحد وعشرون (عودة الاستعمار التقليدي في شكل جديد). فإن تداعي القوى الخارجية بكافة أدوات التدخل والهيمنة، وخاصة التغريبية العلمانية، قد اقترن بانفكاك أواصر ما تبقى من وحدة الأمة وحتى إسقاط الخلافة وتقسيم ما بقي من أرجاء الأمة غير محتلا بين قوى الاستعمار التقليدي المنتصرة في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

فإن ما يجري الآن، تكريسًا للاستبداد والتبعية، هو إعادة تقسيم المجزأ، وفق الرؤية الصهيونية الإمبريالية، وكذلك توجيه ضربة -يحسبونها هذه المرة قاضية - للحركات الإسلامية السلمية الإصلاحية التي وضعوها في كفة واحدة مع «الراديكالية الإسلامية المسلحة» تحت مسمى «الإرهاب»[1] وتلك الأخيرة بدورها ليست الا رد فعل على تطرف وعنف النظم المستبدة وأذرعها سواء العلمانية منها أو الدينية.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر لكافة الجهات التي سبق ونُشرت الدراسات في إصداراتها. حيث كان التعاون العلمي معها في حينه مصدر ثراء لخبراتي البحثية، كذلك أقدم خالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد الحمد أبو سليمان، رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي وقيادات المعهد الداعمة

لمشروع المنظور الحضاري للعلوم الاجتماعية.

وأخيرًا، تقدير خاص للمستشار طارق البشري الذي تفضل مشكورًا بتقديم هذا الكتاب. ويشرفني أن أهدي إلى سيادته هذا الكتاب تقديرًا لرؤيته عن تاريخ أمتنا التي تعلمنا عليها.

والحمد لله،

القاهرة، نوفمبر 2014

obeikandl.com